

## التحكيم الملكي وإشكالية التنافس السياسي على السلطة في المغرب

أ. بلال موزاي (\*)

### مقدمة

المنتج للحياة السياسية بالمغرب يلمس جلها مفارقة اللعبة السياسية التي يشغل محورها -الملك باعتباره أميراً للمؤمنين- حكماً يسمو فوق الفصحح السياسي، وهو دور تشغل غير مراحل تاريخية غير متقطعة يخفي خلفه مبادئ بسيطة أهمها عدم السماح لأية جماعة أن تتقوى أكثر من اللازم (حزب الاستقلال)، مع تشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة دون تشكل هيمنة أحد الأطراف، ولكنه ينجز كل هذا من دون أن يربط مصيره بأي جماعة يساعد على خلقها، ما يمنحه هامش المناورة والاستفادة من نجاحها إن حدث ذلك أو التبرء منها في حالة الفشل.

وتبقى القاعدة الأكثر ثباتاً ووضوحاً في اللعبة السياسية بالمغرب والتي يترتب عن خرقها عقوبات رادعة هي محاولة مواجهة القصر بداية من نقده إلى عصيانه، حيث يرفض الملك القبول بتسويات أو أن يتنازل تحت أي ضغط، لكنه بالمقابل يحاول الحضور كمنصف وموزع للامتيازات، ما يخلق شعور جماعي للنخبة المنضوية في حقله الرمزي أنها محفوظة وأكثر من ذلك أنها تدين بكل ما تملك من امتيازات له.

فالدخول في اللعبة يفترض إذعانا مسبقاً من طرف كل الجماعات المتنافسة لتوزيع منافع النظام بينها، وما يضمن أريحية للملك لإدارة اللعبة هو مزيج الشرعيات التي يحيط نفسه بها (التاريخية\_الدينية\_الدستورية)، والتي حسم بها صراعاته التاريخية مع الزوايا (الشرف المقدس)، أنصار الحركة الوطنية (حزب الاستقلال) والجيش (محاولات الانقلاب سنوات السبعينيات).

تأتي هذه الدراسة كبحث في خاصية أساسية وشم النسق السياسي المغربي نفسه بها وهي "خاصية التحكيم" التي تتيح له كل مرة في أن يستمر عبر الزمن من دون أن يفرض عليه أي فاعل تغييراً جذرياً في جوهر السلطة وعملية التداول فالملك غير متاح للمنافسة،

---

(\*) أستاذ - باحث بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد أمين دباغين، سطيف 2 - الجزائر.

كما تمنحه هذه الخاصية حالة إستقرارية مثالية مقارنة بالإقليم الجغرافي المضطرب الذي يحيط به (بلدان الربيع العربي). وعليه تأتني الإشكالية كما يلي :

إلى أي حد تساعد خاصية التحكيم الملكي بالمغرب في فهم مسار إشتغال النسق السياسي المغربي؟ وكيف تساهم في ضبط التوازنات السياسية والتدفقات المجتمعية ؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ستخوض الدراسة في مجموعة من الأفكار والمحاوِر الرئيسية الآتية :

### **أولاً. الحكم السلطاني في المغرب من الأدارسة إلى العلويين.**

لا يتعلّق الأمر هنا بكتابة التاريخ السياسي للمغرب بسلالاته التي تعاقبت على حكمه ولكنّه بحث في خصوصية بعض المراحل الأساسية التي طُبعت شكل السلطة بالمغرب الحديث. بداية من الدولة الإدريسية الوليدة إلى سلطان أخذتا شكلا شبه إمبراطوري (المرايطون والموحدون) إلى مرحلة نهاية النموذج شبه الإمبراطوري مع ( المرينيين) وأخيراً إلى تشكّل سلطة من نوع باتريموئالي بداية من القرن 16 إلى يومنا هذا حالة (السعديون والعلويون).

من المعروف أنّ إدريس الأول (الذي يرجع له فضل تأسيس أول دولة في المغرب حسب المؤرخين) جاء إلى المغرب في وقت كانت تتواجد فيه كثير من الفرق السياسية المتنافسة (إمارات، ممالك، ائتلافات قبلية ..) في هذا السياق نفسه بدأ الإسلام يؤثر على الحركية السياسية (فقد مضى قرن على مجيئ عقبة بن نافع القهري) وعليه يمكننا أن نفترض بداية أنّ التفاف قبيلة أوربة<sup>(\*)</sup> حولهُ أملت له الرغبة في تبوء الزعامة في فضاء سياسي يقلب عليه التنافس خاصّة وأنّه ينتسب لبني النبوة وهي فرضية خلصت إليها أغلب الدراسات التي أقيمت حول الموضوع - دراسة جيلنر (Gellner) ودراسة جاموس (Jamous)<sup>(1)</sup> فاجماعة تريد إستخدام سلاح الدين لتصبح القوة السياسية المهيمنة .

لقد تمكّن إدريس الأول في هذه المرحلة من بناء تجربة سياسية تتجاوز بناء هياكل الدولة وتوحيد القبائل المغربية (زناتة ، أوربة ، صنهاجة ، هوارّة ..) إلى بناء نظرية سياسية متكاملة هي التي تحكمت في مسار الدولة المغربية لقرون رغم توالي الأسر الحاكمة وهذه النظرية السياسية هي وليدة مرحلتها التاريخية حيث تداخل الدين بالسياسة مشكلا ما يسمى " بالدولة الاسلامية" <sup>(\*\*)</sup> (2) . ليخلفه ابنه إدريس الثاني الذي حكم حتى سنة 829 م ولأنّه لم ينشئ إمبراطورية دائمة فإنّ سلطة الأدارسة التي كانت محدودة في وسط البلاد المغاربية أخذت شكل عمل -حضاري- له مدى بعيد فقد مكن تأسيس مدينة فاس من نشر

الإسلام وميلاد اقتصاد مزدهر<sup>(3)</sup>. وقد لعبت هذه المدينة في تاريخ المغرب كما يقول البعض الدور الذي لعبته مكة في التاريخ الإسلامي، ففيها وبها شيد الزمن القدسي المغربي بحيث أصبحت قبلة كل من يطمح في تثبيت سلطانه إلى أن أصبح البعض يتحدث عن أسطورة بناء مدينة فاس<sup>(4)</sup> (\*\*\*). وقد كتب في هذا الصدد ابن زيدان: "وكان عقد البيعة يكتب أولاً في مدينة فاس في غالب الأحيان، وإذا بويع الملك الجديد في غيرها فلا تعتبر بيعته تامة وسلطنته شرعية إلا بعد إعتراف مدينة فاس به"<sup>(5)</sup>. على هذه الأسس شيد مغرب القرون الوسطى والذي لا زال مقترناً بإسبانيا المسلمة (الأندلس) في أدبيات المسيحيين حاملاً اسم (مراكش) بعد أن أسس المرابطون مراكش سنة 1070 وعادة ما يوصف المرابطون بكونهم أول من وحد المغرب بالاعتماد على **ثلاثة مميزات**:

**الأولى** هي إعطاء الأولوية لذوي القربى عند اختيار رجال السياسة المركزيين .

**الثانية** هي طغيان المكون العسكري الذي سترك مكانه تدريجياً للفقهاء كرجية في الاكتساح الإيديولوجي للمجتمع ومحاربة خطر الموحدين .

**أما الميزة الثالثة** فهي دخول العنصر الأندلسي في دواليب الحكم<sup>(6)</sup> إلى أن بدأت تعرف هذه الدولة نوعاً من اختلال الأمور مع مطلع (القرن 6 هـ - 12 م) مع احتكار الحكم من طرف **لمتونة** دون باقي القبائل الصنهاجية التي قامت عليها الدولة واقتصره على بيت يوسف بن تاشفين بعدما عهد إلى ابنه علي بالأمر حتى أصبحت الدولة توصف بالدولة للمتونة مع أن هذا الأخير اعتكف للعبادة وانشغل عن الرعية ما أذهب وانتقص من هبة الدولة المرابطية التي سادها الظلم الجاني وتدخل النساء في السياسة... وبدأت بالمقابل تنمو رغبة في الثورة من طرف الموحدين بقيادة ابن تومرت الذي بدأ تحركه فكرياً ومذهبياً ثم عصبياً - قبلياً وهو الصراع الذي فسره ابن خلدون في كتابه العبر بالبعد القبلي العصبي حينما يقرر أن فساد العصبية هو فساد للدولة التي تقوم عليها وأن اضمحلال المرابطين كان نتيجة لاضمحلال عصبيتهم الصنهاجية كما أن قيام دولة الموحدية كان بقوة العصبية المصمودية<sup>(7)</sup>.

فساد العصبية يهدد بزوال ملكها وحتى في أوج الدولة حكم المصامدة الناس كغاليين وفشلوا في غرس الشعور بالوحدة لدى المجتمع وكان ذلك من أسباب إخفاقهم فالسبب نفسي قبل كل شيء وفرض الهيمنة الأخلاقية ضروري كقرص الهيمنة المادية والويل لأسياد إفريقيا الشمالية الذين لن يفهموا ذلك كما يقول **ص. جسيل** (S. Gsell).

وعلى العموم يبقى الحكم الذي يؤكد المؤرخون على تكون الدولة المرابطية يدعم أطروحة البهشاشة، حيث يرى المفكر عبد الله العروي أنه "في هاته الامبراطورية التي تبدو كبيرة لم يتم

إيجاد حل لا للمشكلة العسكرية ولا لمشكلة تنظيم الدولة، ولا لإيجاد إيديولوجية توحد الناس". بالمقابل بدت الدولة الموحدية أكثر تنظيماً في هيكلتها فقد تضمنت (مستشاراً أول، وكاتباً، وحاجباً، وقاضياً ووزير للمالية) وهي الدولة التي حملت مشروع انتقاد الأخلاق والسياسة في عهد المرابطين لكنها سقطت في فخه (بعض الضرائب كانت تفرض على غير الموحدين فقط والجيش الذي كان يجبي الضرائب أخذ يستقل شيئاً فشيئاً عن باقي مكونات الدولة)<sup>(8)</sup>.

الحاصل أنَّ تفسير الهشاشة على مستوى الدولة الموحدية يحيلنا حسب المؤرخين إلى **ثلاثة عوامل**: (مضمون المشروع العالمي (بناء خلافة)، طبيعة القوة الاجتماعية الحاملة للمشروع (قبائل مصامدة جبال درن دون مصامدة السهل من مثل: دكالة، هسكورة، هزميرة، هزرجة... ودور العامل الخارجي (العامل التوسعي)).

وكلها عوامل أغفلت السبب الرئيسي حسب ابن خلدون الذي حرك الموحدين وقبلهم المرابطين وهو نفسه العامل الذي سيُشكل هاجس الدول اللاحقة في المغرب الأقصى مع المرينيين والسعديين ثم العلويين إنها "الدعوة الدينية" التي يعتبرها صاحب نظرية العمران ثاني ركائز الدولة المغربية (بعد العصبية) لأنها حسبته تؤدّي إلى اتفاق الأهواء وجمع القلوب وتأييدها على المطالبة ضدًا على أهواء الباطل والميل إلى الدنيا الذي يؤدي إلى الخلاف، ويفضي إلى التنافس المفسد للعصبية، فالعصبية من غير دين جاهلية وتنافس وحينما ينضاف الإلتحام الروحي إلى الإلتحام الاجتماعي تصبح العصبية من القوة بحيث لا يقف أمامها شيء لهذا اشترط ربما ابن خلدون ثلاثة مؤهلات لمن يرغب في تولي الرئاسة في ظل المجتمعات القبلية وهي<sup>(9)</sup>:

**أولاً . النسب الصريح** (إنَّ الرئاسة في أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم . وصراحة النسب هنا لا تعني حسبه نقاوة الدم بقدر ما تعني قدامة الشخص المتطلع للرئاسة داخل العصبية .

**ثانياً . الشرف والحسب** (أن يكون الشخص المؤهل للرئاسة على العصبية من قوم أهل بيت فيها . فالمجد القائم على العصبية وحدها دون الخلال الحميدة (شرف سلفه) هو مجد ناقص .

**ثالثاً . الغلب** (لا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية على عصبيتهم واحدة لأنَّ كل عصبية إذا أحسّت بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والإتباع .

وعلى عكس المرابطين والموحدين لم يكن للمرينيين مشروع إصلاحية، فنسبهم لا يسمح لهم بادعاء الانتساب لبيت النبوة وهو الفارق بينهم وبين الدولتين اللتين ستخلفانها من بعد)، وربما هذا ما شجعهم لإرساء أسس لشرعيتهم عبر الإكثار من مراكز تعليم الفقه الإسلامي والتي عجز عنها تقوية للمذهب المالكي وتقوية التصوف، لهذا سنجد بداية من القرن 14 حضور إسلامان بالإسلام الرسمي الذي يمثله أغلب العلماء والفقهاء ويتم تدريسه في المدارس والجامعات المغربية

والإسلام الشعبي، الذي تطوره الزوايا وتقوم بنشره في أوساط المريدين، هذه الظروف التي شكلها المرييون ستنتج ظهور الوطاسيين بفعل التفكك السياسي وستهيئ هامشا أوسع للسلالات الحاكمة التي ستوظف الزوايا جيدا<sup>(10)</sup>.

في بداية تولي السعديين للشأن السياسي لم يكن هناك في المغرب سلطة مركزية. في البداية ستنوب الزوايا عن السلطة المركزية في تنظيم المجتمع المدني والظروف التي سيتحرك فيها السعديون تتميز بأمرين: مجتمع مجند لمواجهة عدو خارجي، ومطالبة السعديين بشرعية تتجاوز كل القوى الموجودة في المجتمع، واجتماع هذين العنصرين كان له دور في حصول الإجماع حولهم.

سيركب السلطان السياسي الجديد بين الشرفه والصالح تحت مبرر (كرامة التأسيس للقائم السعدي<sup>(\*\*\*\*)</sup>) المقدس سلفا، إله سلطان يحتضن الشرف ما يجعله بديلا عن الإدارة الشرفاء، ويتمتع بالصالح ما يمنحه القدرة على تعويض الصالحاء وتقبلهم وأبعد من ذلك سيحوز السلطة السياسية كبديل عن الوطاسيين والمريين وبهذا سيؤسس لطبيعته التوحيدية التي لن يظهر جوهرها الحقيقي (السياسي) والمتمثلة في احتكار جميع أنواع العنف المادية والرمزية إلا بعد لحظة التأسيس. وعليه سيحضر البعد الديني -الأسطوري كبعد داخلي ومؤسس للحقل السياسي الذي ستتشكل بنيته من ثلاثة عناصر<sup>(11)</sup>:



لقد زعزت مسألة الشرف طرق إكتساب الشرعية، فشرف الانساب هو الذي يجعل زعيما ما أهلا لتولي منصب السلطان. يتحدث غيتس (Geetz) عن الشرعية الذاتية، حيث تعقد البيعة لمن ينحدر من بيت النبوة، فشرف نسب السلطان يضعه فوق الخلافات التي تمزق المجتمع وبهذا يعتبر ذاتا متعالية عليه وبالتالي قد يضمن لها الانسجام والبقاء، وعلى

العموم تبقى التجربة السعدية والعلوية بعدها قد أسستاً لحضور أشكال مختلفة لكنها متقاربة في تدبير عملية الضبط الاجتماعي مقارنة بسابقتها لعل أهم عناصرها<sup>(12)</sup> :

- الطريقة التي إنتهجها السعديون في التجنيد وكذلك تركيبة الجيش يدلان على ضعف الدعامة القبلية لهاته الدولة (جيش من مرتزقة الأتراك ) وهي رغبة للحد من تبعية الدولة للمجتمع ، كما سيفعلها العلويون (عهد المولى إسماعيل) فيما بعد باستقدام عبيد من السودان لتشكيل الجيش والذين سيرتبطون به ببيعة شخصية تقوم على القسم .

- أضافوا عامل النسب الى المرجعية الاسلامية (التي لم تعد كافية) هكذا يصبح شرف النسب (الانتماء الى بيت النبوة) هو المرجعية الضروري توفرها لكل من يطمح في الحكم ، رغم أنَّ السعديين اعتمدوا على قوة الأصرحة بينما دعم العلويون المذهب المالكي لكي ينافسوها بل أيد بعضهم الوهابية في سبيل ذلك كما فعل (مولاي سليمان) .

- على الصعيد المحلي لم تكن السلطة تفرض نفسها إلا بالتنسيق مع السلطات المحلية (الزوايا ، تحالف القبائل ...) وهي الممارسة التي ستحدد جزئيا حركية المغرب السياسي الى يومنا هذا .

يمكن القول أنَّ الدول المغربية قد تمكنت تاريخيا بسلاطاتها المتعاقبة من تأسيس مجموعة من العمليات كما يسميها **لاغروي** تجعل من وجود سلطة مختصة في القهر أمراً مطاقاً ، بل مرغوباً ، أي ما يجعل الناس يتصورون وجود ضرورة اجتماعية بل كتمعة .

### **ثانياً. مسألة المبايعة والتعاقد داخل النسق الملكي.**

تعتبر البيعة تقليداً إسلامياً جاء مصاحباً للدعوة رغم أنَّه عرف تخفضات عديدة في علاقته بالنموذج السياسي الخلفي الذي جاء بعد الحقبة النبوية والذي وشمه بطابع سياسي (الشرعية السياسية) ، وعليه يمكن الحديث عن مرحلتين أساسيتين شكلتا طبيعة المفهوم وهما :

- **خلال المرحلة الأولى :** اتخذ مفهوم البيعة بعداً دينياً وكان وسيلة لنشر الدعوة الاسلامية بين القبائل العربية ولهذا يمكن إعتبار بيعة الرسول صلى الله عليه وسلم بمثابة عقد لالاغراض ضمن النسق الديني الجديد (حالة العقبة الأولى والثانية ، بيعة الرضوان) .

- **خلال المرحلة الثانية :** تحول المفهوم وانتقل من المجال الديني الى المجال السياسي ، فبعد أن كان يعبر عن وعد المسلمين الجدد بالدخول في الإسلام سيتحول الى وثيقة سياسية يحصل الخليفة بناءاً عليها على تفويض شعبي لممارسة الحكم . وهنا تحولت الخلافة الى ملك

بعد تأسيس الدولة الأموية بحيث حافظ مفهوم البيعة التقليدي (حالة الخلفاء الراشدين) على الشكل فقط لشرعنة الحكم المتوارث بداية من عائشة بنتي أمية<sup>(13)</sup>.

وفي موقع آخر يقر ابن خلدون في مقدمته بأن الخلافة والإمامة (نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين، وسياسة الدنيا به، تسمى خلافة وإمامة، والقائم بها خليفة وإماماً، فأما تسميته إماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في إتباعه والافتداء به، ولهذا يقال: الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي في أمته، فيقال: خليفة بإطلاق، وخليفة رسول الله، واختلف في تسميته خليفة الله فأجاز بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للأدبيين، ومنع الجمهور منه، لأن معنى الآية ليس عليه، وقد نهى أبو بكر عنه لما دعي به)<sup>(14)</sup>.

وقد إنتقل مفهوم إمارة المؤمنين الى المغرب الذي تمكّن من تحقيق إستقلاله عن الخلافة المشرقية، فقد كان يوسف بن تاشفين يلقب ب"أمير المغرب" وبعد استقلاله بحكم الأراضي المغربية اتخذ لنفسه لقب "أمير المسلمين وناصر الدين"، أما عبد المؤمن الموحدي فقد لقب نفسه من أول يوم ولايته بالخليفة أمير المؤمنين كتمبير عن عدم الإعتراف بالخلافة العباسية، ومع حلول الدولتين السعدية والعلوية استمر لقب أمير المؤمنين مع ملوكها. وقد حافظ المغاربة على لفظ "أكليد" = الملك الأمازيغية لما للكلمة من دلالة أوسع ومعنى أعمق وذلك باعتبار مايلي :

-**الأول:** أنّ السلطة المركزية في المغرب تجسّدت من خلال شخص يطلق عليه اسم (أكليد) ويمكن اعتبارها من المصطلحات السياسية الأولى التي رمزت الى كل من كان يتولى السلطة في فترة (القرن 3 الى القرن 1 قبل الميلاد) .

- **الثاني:** أنّها من "التقليد" بالمفهوم المغربي الدارجي للكلمة لا بالمفهوم العربي اللغوي، والذي يعني تفويض لشخص للقيام بعمل دون محاسبة ولا متابعة<sup>(15)</sup>.

وتنتمي البيعة في النظام السياسي المغربي الى مجال القواعد الدستورية اللامكتوبة، لكن وبانتماثها للطابق العلوي من الدستور فإنّها تتحكّم في شرعنة نظام الحكم، بالخصوص وأنّ تنصيب الدساتير كان واضحاً ومباشراً في الفصل 20 من الدساتير السابقة وفي الفصل 43 من الدستور الجديد: "على أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة الى الولد الذكر الأكبر سناً من سلالة جلالة الملك"، وهو ما يؤكّد أنّ البيعة هي حدث ثال لاحق أما انتقال الملك فيتحكم فيه نظام التوارث ما يجعلنا نربط بين النموذج المغربي للبيعة والنموذج الأموي، وهو نظام يلغي مبدأ الشورى أصلاً الذي جاء به الإسلام، رغم أنّ في التجربة المغربية ما يدلنا على حضور هذا المبدأ ولكن بشكل استثنائي لا قاعدي في تجربة خلق العلماء والأعيان للسلطان عبد العزيز سنة 1908<sup>(16)\*\*\*\*\*</sup>. وهي واقعة أسست

إسكالية التناقض القائم في مفهوم التعاقد ، فهو يحضر بالمفهوم الديني ليؤسس لوجوب طاعة الإمام الذي يطلب منه درء أسباب الفتنة وتحقيق الإجماع ، أما بالمفهوم السياسي الحديث ، فهو يعني اختبار مدى تطبيق الحاكم لبرنامج سياسي محدّد في زمن مغلق وفي ضوء تحديد واضح لمجالات تدخله وسلطته ، وعليه يحضر في التاريخ التعاقد الهويزي (نسبة إلى هوبز) في الحالة المغربية أي السلطة المطلقة مقابل ضمان الأمن بدل التعاقد على النمط الروسي (نسبة إلى جون جاك روسو) الذي ينطلق من حرية الذات<sup>(17)</sup> .

وعليه فنحن في الحقيقة نتحدث ميدانيا عن شكلين مختلفين من التعاقد لتدبير السلطة وتقبل الأمة ، فالعلاقة بين الملك و كل رعية من رعاياه خاضعة لمبدأ السلطان ، الذي تعادل معارضته تدنيس للقدسيات (الفصل 23) بحيث ينظر إلى العلاقة القائمة بينهما من منظور الشناحية الشكلمية ، فتلازم وتماهي المقدس والسياسي يتجهان معا في تدعيم قوالب النظام القائم كما يجعل الملك دائما هو السلطة الرمزية المتفوقة على باقي القاعين الآخرين ، فالنظام السياسي المغربي موجه بمقاييس ذات مرجعيات دينية تحتل البيعة فيها باعتبارها رباطا مقدسا بين الحاكم والمحكوم دورا مركزيا في الإدارة السياسية للمجتمع<sup>(18)</sup> .

ولعل هذا ما يفسّر حرص السلاطين المغاربة تاريخيا على ضمان استمرارية نظامهم في محيط غالبا ما اكتنفه الصراع القبلي والمصالح الفتوية داخل الطبقة الحاكمة على اختيار أولياء العهد من بين أبنائهم ، فالأمير يوسف بن تاشفين في عهد المرابطين اختار ولي عهده علي بن يوسف رغم غياب نظام ثابت لولاية العهد في تلك المرحلة ، وهذه الأسر المرينية عانت الأمرين من نفس المشكلة (عدم اتفاق أهل الحل والعقد على شخص واحد أو عدم قدرة السلطان على تفضيل أحد أبنائه) ، وقد بقيت هذه المراسيم مستمرة في عهد الملوك السعديين ثم العلويين منذ تأسيس دولتهم رغم إدخال بعض العناصر عليها (كالأشراف) ضمن أهل الحل والعقد و اتخاذ فاس مقرا لولي العهد لأهميتها الدينية والعلمية وتوقيع صك البيعة بالإضافة إلى تقديم بعض الهدايا<sup>(19)</sup> . ويصف لنا في هذا السياق مؤرخ المملكة السابق (عبد الوهاب ابن منصور) حدث مبايعة الملك الحسن الثاني (العلوي) عشية يوم الأحد 10 رمضان 1380 / 26 فبراير 1961 بشكل دقيق جدا ما يجعلنا نقف على شكل البيعة المعتمدة بعد المرحلة الاستعمارية يقول : "كتبت على عجل وأضاهها من حضر من القرابة والوزراء وكان عقدها شكليا أكثر مما كان دستوريا أو قانونيا ، لأنّ الملك انتقل من الأب إلى ابنه بعقد مسلم معروف ، ولكن كان لابد من كتابته **عقد البيعة** إحياء لسنة السلف ولعرف جرى عليه هذا الشعب المغربي الولوع بالتثبيت والتأكيد والتمسك بالأعراف والتقاليد" . وباعتماد على الرواية الرسمية لحدث بيعة الملك الحسن الثاني يمكن أن نستخلص مايلي :

- أنّ الملك انتقل من الملك محمد الخامس إلى خلفه الحسن الثاني باعتماد التوارث وذلك بناءً على عقد مكتوب .

- أنَّ البيعة عقدت بعد أن تمَّ الانتهاء من مراسيم انتقال الملك .

- أنَّ عقد البيعة كان شكليا أكثر مما كان دستوريا أو قانونيا<sup>(20)</sup> .

إنَّ حضور الفصل المتعلق بتنظيم عملية انتقال السلطة داخل الدستور المغربي (فصل 20 سابقا والفصل 43 حاليا مع تعديل 2011) يحسم سلفا شكل البيعة ومخرجاتها والتي لا تعبر عن أي صيغة تعاقدية بين الحاكم ورعيته ، كما لا تسمح حتى بالإختيار بين أفراد الأسرة الملكية كما حاول أن يؤسس لها مشروع دستور 1908 . ولكنه فصل بالمقابل يجعل الحاكم في غنى عن "الشرعية الشعبية" ما دام قادراً على الجمع بين السلط (الشرعية الذاتية) . في حين لا يحضر مبدأ الفصل إلّا في المستويات الدنيا (الفواعل السياسية والقضائية) التي لا تحتك في حقيقة الأمر سوى جزء من تفويض مالك السلطة الحقيقي ما من شأنه أن يعيد إنتاج نموذج "الدولة السلطانية" .

**والسؤال** الذي يثار هنا كيف تم التأسيس الإيديولوجي لقداسة السلطة السياسية من خلال آلية البيعة؟ وكيف وضفت هذه الآلية في ضيق الصراعات مع المعارضة خاصة بعد الاستقلال؟ وهو ما سنحاول الفوص فيه في العنصرين القادمين .

### **ثالثاً. تشكل السلطة السياسية كمجال مقدس في المغرب.**

فرضت فرنسا معاهدة الحماية على السلطان العلوي مولاي حفيظ يوم 30 مارس سنة 1912 بعد ما يزيد عن قرن على الحصار العسكري والدبلوماسي . فقسم البلد إلى منطقتين : الأولى تحت الحماية الفرنسية والثانية في الشمال والجنوب تحت الحماية الاسبانية وأما السلطان فبقي رسمياً هو عاهل المغرب يمثله مقيم عام دائم في مناطق الشمال ، ولأنَّ المقيم العام **ليوطي** كان يشك في قدرة السلطان على كبح جماح الجماهير (أهل فاس سنة 1911) وخشية أن يعلن السلطان الجهاد استعجل إلى استبداله بأخيه "مولاي يوسف" وحوّل العاصمة إلى مدينة الرباط كعملية تأمينية للمنطقة الفرنسية التي استتب لها الأمر بعد ما يزيد عن العشرين سنة (حرب الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي 1921-1926) . فالسلطان كانت له سيادة دينية تضمن للحماية مشروعيتها في انتظار انجاز المقيم العام لمهمة ترسيخ النظام الملكي الممنوع في الجمهورية الفرنسية<sup>(21)</sup> . هذه المرحلة من تاريخ المغرب التي يعرفها البعض على أنَّها مرحلة النظام الرسوبي<sup>(\*\*\*\*\*)</sup> (عهد الحماية) والذي جاء كنتيجة حتمية لاحتضار النظام الدولة السلطانية سنة 1912 ومجيئ السلطة الاستعمارية ، وتكمن خاصية هذا النظام في تشجيع انتقال مراكز القرار من القطب الخاضع إلى القطب المهيمن تتم هذه العملية بواسطة جهاز ناضج وواع (الإدارة) . ويضع قانون الحماية

ومؤسساتها رهن إشارة النظام الاستعماري مجموعة من الأدوات الذي تجعله ذا وزن كبير في اتخاذ القرار (صلاحيات المقيم العام) بل ليكون هو مصدر القرار<sup>(22)</sup>.

وبإقامة هذا النظام الروسي لبيكلة ثنائية للسلطة استطاع الحفاظ على الإرث المخزني ليس إحتراما لمعاهدة فاس بل سعيًا من المقيم العام (ليوطي) حكم البلاد خلف مؤسسات المخزن وقد ترجم هذا الحفاظ على سطوة السلطان التقليدية باستمرار العمل بالبيعة التقليدية للعلماء والفقهاء والأعيان لوارثي العرش بعد سنة 1912 (وهو استمرار بروتوكولي فقط) وهذا لإضفاء الشرعية على قرارات الأجهزة العامة أمام السكان، بالمقابل استفاد السلطان من قوة سلطة الحماية فقد مكنته لأول مرة في تاريخ المغرب من تحقيق<sup>(23)</sup>.

- كسر شوكة معارضين تاريخيين (الزوايا والعلماء) كمؤسستين منافستين للسلطان في الحقل السياسي الديني انتهى الأمر بتهميش وتخوين الزوايا ثم الاستيلاء على ممتلكاتها من طرف الأوقاف.

- على مر التاريخ كان الهدف الذي أنهك السلالات الحاكمة في المغرب هو السعي لتشكيل معادلة السلطة الزمنية والروحية عبر المجال السيادي للمغرب، وهذه المعادلة ستعجزها عملية الغزو الاستعماري بين سنة 1907 و1934 ضمن ما عرف بعملية التهدئة (Pacification) التي استوعبت بلاد السبية في بلاد المخزن وأخضعت كل القبائل لحكم مركزي.

- حل تناقض مبدأ إطلاقية سلطة السلطان التاريخية ومحدودية وسائلها بإيجاد جهاز إداري حديث.

- خلق تحالف السلطان مع حزب الاستقلال ثم التحدث باسم الحركة الوطنية بأكملها (بعد تأييده لوثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 المركزة على تشخيصه لوحدة الأمة ثم زيارته الوجودية إلى طنجة سنة 1947 ورفضه التوقيع على ظواهر السيادة المشتركة المتمخض عن خلعه ونفيه سنة 1953، كل هذا جعل مطلب عودته للعرش سابقا على مطلب الإستقلال).

ورغم التحالف المؤقت ميدليا الذي سيطع العلاقات بين الحركة الوطنية والملك فترة (1955-1961) والذي يفسره "محمد هرياف" بطبيعة الخطاب المفتوح للملك محمد الخامس الذي كان يروج لفكرة أن الديمقراطية والحياة النيابية تحتاج إلى مقدمات وتشئنة عليها قبل اعتناقها، خاصة بعد إصدار الملك للعهد الملكي سنة 1958 الذي يرسم عبره معالم المؤسسات التمثيلية الواجب إقامتها والتي لم يكن الملك يرى أنها غاية في حد ذاتها إذ المهم هو تحديد وجهة هذه المؤسسات، لأن أي خطاب ديمقراطي حسب الملك يجب أن يأخذ اعتبارين: اعتبار قومي واعتبار ديني<sup>(24)</sup>. إذ أن الأمر سيتحول إلى صراع علني بعد تقلد الابن (الحسن الثاني) للعرش خلال فترة سميت "بفترة مراقبة نظام الحكم" حيث ستتضح ملامح الصراع عمليا من خلال تحرك

الملك (الوضع قانون أساسي كان بمثابة إعلان عن ممارسة الملكية للسلطة التأسيسية ، عدم ترك حزب الاستقلال يسيطر على الحكومة التي شكل الملك اثنتين منها بين (1956-1958) مع اشراك أحزاب معارضة لحزب الاستقلال ، تعيين شخصيات قريبة من القصر على رأس الداخلية والدفاع . جعل المجلس الاستشاري مدرسة لتعلم الديمقراطية وتقليص نفوذ حزب الاستقلال ، حسم مسطرة وضع دستور 1962 وعرضه على الاستفتاء ...) كل هذا انعكس على أول دستور مغربي الذي كان واضحا بأنه لم يأت لتقييد مهام الملك ، بل عمد الى دسترة سموها التاريخي الوطني -الديني- السياسي .

وتفصيل هذه المهام الثلاثة على مستوى الخطاب الملكي أو الفقهي يجعلها لم تخرج عن مقتضيات ( الفصل 19 بالنسبة للدراسات القديمة والفصلين (41 و42) دستور 2011) حيث أنّها قد حدثت في إمارة المؤمنين وحماية حمى الدين كمهمة دينية ، واعتبار الملك ممثلا أسمى للأمة وضامنا لاستقلالها ورمزا لوحدها كمهمة وطنية تاريخية ، وضمان وحدة ودوام الدولة واحترام الدستور كمهمة سياسية .ولعل التركيز على تحويل الملك مهامها لا سلطات يجد منيعه في أنّ المهمة في معناها القوي إرتكز على الغايات لا الاختصاصات بينما يمكن ان يُعزقل اختصاص المؤسسة أو يلغى<sup>(25)</sup> .

وهنا يشير عبد الله حمودي الى أنّ السلطان يعتبر مركز كل السلط ، ذلك أنّ الكيان المتكون من العاهل ومحيطه بلفظ دار الملك أو دار المخزن يعتبر فضاء للمركز الملكي ، في مقابل ما دونه من البنيات والفضاءات التي تعتبر فروعاً له ، فالسلط كلها تبقى مجتمعة على مستوى القصة أي في يد الملك باعتباره أمير المؤمنين ، وهو المصدر الحقيقي للسلطة ومنشأها ، حيث يقوم في هذا الإطار بدور مزدوج أولاً باعتباره الحاكم الوريث للعرش...سواء بصفته ملكاً أو سلطاناً أو إماماً .... وثانياً باعتباره زعيماً سياسياً يمارس مهاماً تشريعية وتنفيذية وقضائية<sup>(26)</sup> .وعليه أن ينتج لدينا تنافس سياسي في مغرب ما بعد الاستقلال لا يمس المستوى الأعلى من السلطة التنفيذية المقدس -الملك- ويكتفي بالمستوى الأدنى -الحكومة- ولعل هذا أيضاً ما جعل التنافسية السياسية في المغرب تكتسي خصوصية متميزة بذلك عن الكثير من دول العالم الثالث والدول الديمقراطية الغربية ، بالإمكان احتزالها في مايلي<sup>(27)</sup> :

-التنافس السياسي مؤطر بالمشروع الملكي (شكلت التعددية الحزبية أحد مقومات الملكية للتحديث السياسي من خلال قوانين العهد الملكي 8ماي 1958 وظهير الحريات العامة في 15 نوفمبر من نفس السنة . رغم أنّ تشجيع التعددية كانت هدفاً استراتيجياً للحد من احتمال ظهور قوة منافسة للملكية) .

-تنافس سياسي مراقب (لكون التنافس السياسي في المغرب في ظل ملكية حاکمة ونظراً لغياب العلاقة بين النتائج الانتخابية وتشكيل الحكومة عملياً الى غاية سنة 1998 ، بالتالي لم يكن هدف التنافس السياسي إفراز لحزب سياسية حزبية تمارس الحكم ، بل كان

الهدف من ورائه الحفاظ على التعددية الحزبية ومراقبتها بالشكل الذي يجعلها تخدم توجهات الملك، كما وظفت الانتخابات لقياس درجة تمثيلية الأحزاب وانتشارها).

-توظيف النخب الملكية وتجنيدنا من مختلف المناطق الجغرافية وتجنيد شبكات زبائنها وهذا لتعبئة المواطنين حول مواضيع إجماعية كالله والوطن والملك والإسلام، بالتالي أصبحت الانتخابات منافسة للتنفيس لدى الجماهير.

-الشورى الحقيقية حسب الملك تقتضي الإكثار من المستشارين، لذلك امتدت هذه الوظيفة لتمس البرلمانين بالإضافة الى الوزراء والمستشارين (هذه الوظيفة التي تجدها سندها وتبريرها في القانون العام الإسلامي وتقاليد الحكم في المغرب)

وبناء على كل المراحل التي خاضتها الدولة المغربية بداية من اللحظة التأسيسية مع الملك إدريس الأول الى غاية وصول الملك محمد السادس للحكم سيؤسس النظام السياسي المغربي خصوصية -باعتبارها- ثابتة تمتاز بالتوصيفات الآتية:

-طابع القرب القوي الذي تكتسبه علاقة المخلصين أو الإتياع بالزعيم، بحيث أن معايير الانضمام للدائرة الداخلية خاضعة هذا الأخير تستند على التفاني والإخلاص لا الكفاءة.

-طابع تشخص هذه العلاقات، بمعنى ذلك الإعلاء من شأن الروابط الشخصية بين الزعيم وحاشيته، فالزعيم هنا يتم تفضله كمرشد أو أب

-سيادة سيوروات غير مهيكلية في ممارسة السلطة، كعدم تقدير المؤسسات، بالموازاة مع تحديد واضح للمسؤوليات.

-تناسب النزعات السياسية القائمة ولعبة التنافسيات الموجودة مع توازنات هشة، لكن هذه الأخيرة تعتبر ذات فاعلية في دعم أوضاع مستقرة.

-من خلال العمل على ترسيخ صورة البطولة العسكرية (للزعيم أو الدولة) بغية تقوية السلطة الباترياركية.

-سيادة الدين الرسمي<sup>(28)</sup>.

#### رابعاً، التحكيم الملكي بين إحلال التوازن والتحكم في عملية التغيير.

لقد رأينا سابقاً كيف أن الحديث عن النظام السياسي المغربي يجعلنا مباشرة الى مؤسسة السلطان الشريف القائمة على ثلاث مرجعيات للمشروعية: (الإسلام، البيعة، النسب والانتماء الشريف) ما يجعله سلطاناً يستقي مشروعيته من ذاته باعتباره سلطاناً غير ذي عصبية ثم استدعاؤه للحكم في ظروف تاريخية محدّدة. وهذا الواقع (واقع غياب العصبية)، يقتضي من السلطان الشريف عدم انتهاز سياسة عصبوية (النموذج المرابطي) أو إتياع عقيدة دينية (النموذج الموحدوي)، بل سلوك سياسة دينية ترمي على المدى البعيد، الى الهيمنة السياسية

الدينية، فانتمساب السلطان لآل البيت يكتسي منزلة خاصة جدا تسمح له باحتكار السلطة توسيع مجالها بشكل غير محدود كما تجعل منه مؤسسة متعالية عن كل العصبية القبلية والدينية، أي في منزلة الحكم (L'Arbitre) وهذا هو وضعه القانوني كما تم ترسيخه في القانون العام المغربي<sup>(29)</sup>. ولمنزلة الحكم كما تذهب إلى ذلك (M. Morsy) شروط منها :

- قدرته على ضبط وضعية اجتماعية تتشكّل من تجمعات قبلية.

- ضمانه لدائرة المبادلات الاقتصادية.

- قدرته على تجسيد نموذج الحكم<sup>(30)</sup>.

وبالرجوع إلى الخطاب السياسي الرسمي نجد مفهوم قدسية السلطة وارتباطها الوثيق بالية البيعة قد وُثِف بكثافة في مخاطبة الفاعلين السياسيين من أجل تثبيت الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية وإدماج جل الفاعلين في دائرتها من جهة. ومن أجل إبعاد كل الحقول المضادة لها من جهة أخرى، ففي خطاب للملك محمد الخامس مع بداية الاستقلال قال: "وقد علمت أنّ بيعتنا الشرعية قد إنعقد عليها الإجماع، فالتأخر عنها يعدّ خارجاً عن جماعة المسلمين"<sup>(31)</sup>.

وبمقابل هذا الخطاب الذي يسكنه التوحيد والإجماع حول قداسة الملك بين جميع الفواعل المجتمعية، هناك مجتمع مغربي كان يتركب ولا يزال إلى حد ما من قسمات متعارضة يرتكز توازنها على التوتر والنزاع، وبما أنّ هذه الظاهرة أصبحت تشكل إحدى ثوابت الحياة السياسية بالمغرب، فإنّ دور التحكيم بين الجماعات المتنازعة من أهم الأدوار داخلها، ولعل احتفاظ هذا الدور بأهميته في المغرب المعاصر يكمن أساساً في استمرار حضور الانقسام والصراع بين القوى السياسية، مما جعل عاهلي المغرب بعد الاستقلال يتخذانه بصورة رسمية ومعتمدة (البند الثالث من دستور 1962 الذي يهدف إلى تأمين استمرار صيرورة سياسية تستوجب وجود حكم معترف به على المستوى الوطني، وقد صرح بذلك الملك الحسن الثاني خلال الندوة الصحافية التي عقدها في ديسمبر 1962 حيث قال: "أنّ الدستور يجعل منا حكماً... وإثني على يقين من أنّ الكثيرين قالوا أنّ سلطات الملك واسعة. وأضرب لهم مثلاً بسيطاً جداً: تصوروا فرقتين لكرة القدم في ميدان اللعب والحكم محروم من سلطة التفسير وطرد أحد اللاعبين.. إنّ المشكلة بسيطة وهي مطروحة على هذا الشكل"<sup>(32)</sup>. فبدل نظرية سلطة الحماية "فرق تسد" وظف الملك نظرية "فرق لتبقى"، وهذا ما يجعل العملية السياسية في المغرب تبدأ كما صورها تماماً المرحوم الحسن الثاني فواعل حزبية وجمعية تتنافس وتتصارع بينها تحت قواعد الملكية التي تحدّد الصواب من الخطأ، المذهب من المحسن، الشرعي من غير الشرعي، الأخلاقي من المنحط... وهو دور أحسبه أعمق وأهم من دور الزعامة الذي أخذ به رؤساء بلدان عربية

أخرى بعد الاستقلال بإعتبار أنَّ الزعيم مهما تعالي فهو طرف أساسي في اللعبة السياسية وهناك دائما فرصة لتوجيه أصابع الاتهام نحوه في حالة الفشل، بينما يظل الحكم مؤقتاً من طرف الجميع لأنه يتمظهر بصورة المحاييد المقدس رغم أنه في الحقيقة طرف أساسي في اللعبة إن لم يكن الطرف الوحيد فيها .

وما يساعد أكثر الملكية على بث وإحلال التوازن داخل المشهد السياسي المغربي متغيرين أساسيين وهما<sup>(33)</sup> :

**1- الطبيعة التوافقية للمؤسسة الملكية:** (باعتبار المؤسسة الملكية مؤسسة توافقية تنبني على دعامين الأولي **دستورية** تصنعها ثلاثة دساتير :

**(الدستور التاريخي):** منذ تاسيس دولة الشرفاء الأدارسة بالمغرب وهو يضبط العلاقات بين الامة وأمير المؤمنين .

**(الدستور العرفي):** يرجع الى القرن السادس عشر ميلادي . لحظة ترسخ دعائم السلطان الشريف وهو يحدد الصوابط التي تحكم علاقة الرعية \_ القبائل \_ بالسلطان بوصفه الحكم الاسمي .

وأخيراً **( الدستور الوضعي المكتوب)** : والذي يعود الى سنة 1962 والذي عرف دستورين بعده الى غاية الوصول الى دستور 1992 والذي يستقي أحكامه من التجربة الغربية ، وهو الذي يحدد العلاقات التي تحكم الشعب بوصفهم مواطنين والملك بوصفه رئيساً لدولة حديثة .

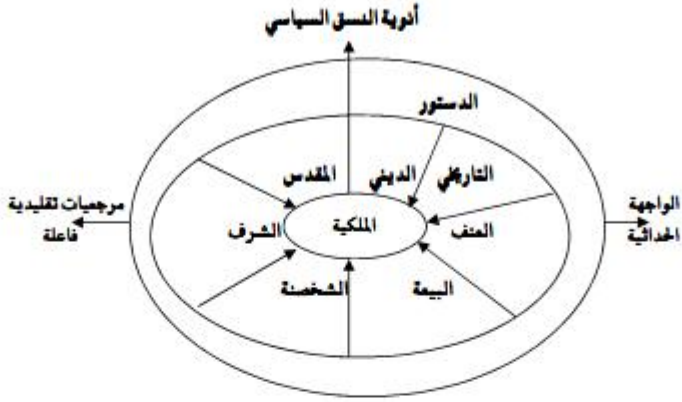
أما الدعامة الثانية فهي دعامة **مؤسسية** ، تحضر فيها أيضاً ثلاث حقول سياسية :

- **حقل إمارة المؤمنين** المرتكز على الإعتبار الديني (القائم على إقصاء الوسائط بين الإمام والامة ، يقول الحسن الثاني "لماذا أقبل وسائط مهما كان عددها وهما كانت صفتها بيبي وبين شعبي؟"

- **حقل التحكيم** القائم على اعتبار التقاليد المغربية (وقد تكون الضرورة الموضوعية للتحكيم تنطلق من عاملين : أولاً احترام التقاليد المغربية فالسلطان الشريف حكم أسمى عبر التاريخ وثانياً بكون المغرب متنوع بأقاليم لها خصوصيتها سعت على مر التاريخ لتأسيس امبراطورية وليس دولة .

- **حقل الملكية الدستورية** المتأسس على اعتبار متطلبات العصر ( في هذا الحقل يتم الحديث عن "الديمقراطية" بدل "الشورى" ، وعن التعددية بدل الإجماع ، كما يتم الحديث عن فصل السلط ، وهنا يستمد الملك بوصفه رئيساً للدولة شرعيته من الدستور غير أنَّ هذا

الأخير لا يجد من سلطته لأن الملك سابق عليه "لذلك يقول الملك" لقد صنعتته بيدي ، يقصد الدستور "ومن يستطيع أن يمنح يستطيع أن يمنع . هذه الحقول التي تبرز بوضوح داخل أنوية النسق السياسي المغربي ، كما هو موضح في الشكل الآتي :



الشكل، هند عروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي ، ص 210 .

فالدستور المغربي لم يمنح الممثلين سلطات بل منحهم التزامات . وفي هذا السياق يقول الملك الحسن الثاني في كتابه **التحدي** : " قد لا يكون من غير المجدي أن أقول أن التاريخ لم يكن ليوجد لولا وجود الإنسان ، وأن الرجال هم الذين يصنعون التاريخ ويعطونه معنى " . وليس المهم هو تحديد نقطة بداية التاريخ ، بل المهم هو التأكيد على استمرارية هذا التاريخ . لكن التساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه هو : من ضمن للتاريخ المغربي تواصله واستمراريته؟ بتعبير آخر من صنع التاريخ المغربي ومازال يصنعه؟ لا يتردد الحسن الثاني في الإجابة : إنها الملكية ، هي التي صنعت المغرب ومازالت تصنعه ، وأنه من الصعب كذلك فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا<sup>(34)</sup> . وبالعودة إلى ثنايا الدستور المغربي فقط سيسعنا فهم طبيعة السلطة السياسية ومن خلالها الدينامية الممكنة أو المتاحة في تدبير كل مسار "تنافسي" ، وهو ما يمكنه فهمه عبر الملاحظات التالية على الفصل السيادي في الدستور الذي نُقِل من الفصل 19 كما كانت مع دستور القديم إلى فصلين متتاليين مع دستور 2011 وهما (40 و 41)<sup>(35)</sup> :

- يركز هاذين الفصلين على الحضور الإكتساحي للملك في كل مواطن القرار السياسي بدءا من التمثيلية -التي أضحت إستراتيجية ومختلفة من حيث الجوهر والدرجة عن باقي

التمثيلات السياسية المحتملة- ومرورا بتأمين المسار الحقوقي والمؤسساتي داخل الدولة ووصولاً إلى ضمان كيان الدولة في حد ذاته .

- يتيح هاذين الفصلين هيمنة فعلية للمؤسسة الملكية على الشأن السياسي وخاصة على مستوى تدبير قواعد الممارسة السياسية . بل وأيضاً على صعيد تأسيس الوضعية التنفيذية للملكية يجعلها سائدة وحاكمة . إذ كما يقول الحسن الثاني " الشعب نفسه لا يمكنه أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكاً ولا يحكم . فلن يستطيع الشعب أن يعيش . وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمل الملك ويأخذ السلطات بين يديه ويتحمل مسؤولياته " . هذه الأخيرة التي لم ينص المشرع المغربي لا صراحة ولا ضمناً كيفية تفعيلها .

- يحيل هاذين الفصلين على قدرة تأويلية واسعة " يمكن وصفها بسلطة التأويل الاستراتيجي " . التي تجعل الملكية قادرة على تكييف وضعية سياسية معينة أو اتخاذ قرار محدد مع إضفاء الشرعية عليه دون الوقوع في مأزق ملائمة نص القرار للنص القانوني أو الدستوري .

## 2- إدارة الصراع من داخل النسق : غارس المؤسسة الملكية وظيفية التحكم بطريقتين :

الأولى غير مباشرة (انطلاقاً من عدم اغيازها لأي ثقافة سياسية قائمة ويتجلى ذلك عبر مؤشرين من خلال محاولتها للحفاظ على التوازن بين الإسلام الشرعي والإسلام الشعبي وأيضاً عبر حرصها على عدم الانحياز لأي تيار سياسي أو قوة من القوى السياسية في المجتمع ، فالملك يعلن باستمرار أنه فوق الأحزاب لهذا يحرص غالباً على أن يكون الوزير الأول "محايداً" . ولكي يضمن تأمين العملية يهيئ لها عبر مجموعة من الآليات والتكتيكات أهمها :

- تقتيت القوى السياسية وإغراءها وتشجيعها على الإنتهازية وردعها أحياناً (الإبقاء على الوزراء الذين إنهمزوا في إنتخابات 1963) وهو بمثابة إدماج و توبيخ عمومي . كما تعبر حادثة محاولة الفريق الاتحادي الإنسحاب من مجلس النواب بعد إنقضاء مدة إنتدابه المحددة في أربع سنوات مصحراً بأنه غير معني بالتمديد الذي إقترحه الملك بموجب تعديل دستوري لم يتردد الملك في التدخل مهدداً بحل الحزب سنة 1981 معتبراً ذلك خروج عن الجماعة الإسلامية .

- تحكم الملكية في الأجهزة التنفيذية (يخلص جون واتربوري إلى أنه ما كان للمؤسسة الملكية أن تفلح في تكتيكاتها لو لا إحتكارها لآليات تلعب دور الأداة المنفذة لإرادة النظام من قبيل الإدارة البيروقراطية عبر وزارة الداخلية التي تحتل موقعاً متميزاً للمراقبة وقد عبّر عنها "محمد بن هيمة" حين كان وزيراً للداخلية قائلاً: "نعدُّ الجهاز الذي يحاول مراقبة مجموع السكان من لحظة ولادتهم الى لحظة وفاتهم) . بالإضافة الى الدور الذي يلعبه الجيش الذي تحيلنا تسميته الى وظيفته "القوات المسلحة الملكية" خاصة بعد المحاولتين الانقلابيتين

سنتي 1971 و 1972، وأخيراً الديوان الملكي الذي أخذ خاصة في عهد الحسن الثاني دور (حكومة الظل) خاصة مع مرحلة الإشتناء بين 1965-1970 حيث كان وسيطاً بين الإدارة والملك<sup>(36)</sup>. ولكنها قنوات تساعد الملك على التحكم في المشهد السياسي بأريحية. أما الطريقة **المباشرة** فالأمثلة عنها متعددة :

- استجابة الملكية للمطالبات التحكيمية التي تتقدم بها القوى السياسية خاصة المعارضة (تقدم المعارضة الى حدود سنة 1989 بطليين قصد تحكيمه في نزاعاتها مع الحكومة، وكان تحكيم الملك لصالحها في المرتين معا، والطلب الثالث من المعارضة أيضاً كان سنة 1992 حول مسألة طبيعة -القانون الانتخابي الجديد- حيث وجه الملك خطاباً إلى الشعب بتاريخ 29 أبريل 1992 أعلن من خلاله قبول التحكيم وأنشأ لذلك لجنتين: الأولى للنظر في القوانين الانتخابية (لجنة التحكيم) أما الثانية لتتبع سير العمليات الانتخابية.

-التناوب المشروط الذي عرضه الملك الحسن الثاني سنة 1992 على المعارضة والقائم أساساً على (المكانة المركزية للمؤسسة الملكية، تعيين الملك للوزير الأول، ارتكاز برنامج الحكومة على توجهات الملك) والذي تحقق بعد ستة سنوات، بالتحديد سنة 1998<sup>(37)</sup>.

-تواجه الحكومة والقطاعات مطولا حول مستوى الزيادة في الأجور في قطاع التعليم سنة 1988 دون التوصل إلى صيغة توفيقية ترضي الطرفين. وعليه تم التماس تحكيم ملكي بصورة طبيعية فقصى التحكيم في الأمر، من دون أن ينسى أنه في نفس السنة أيضا حكم الملك حول قضية "تجهيز نهر ورغة" الذي كانت فيضاناته تفرغ سهل الغرب شمال مدينة القنيطرة<sup>(38)</sup>.

-أما على مستوى **خطابات ملك العهد الجديد** التي عبرت عن خاصية التحكيم بإمكاننا رصد العديد من الأمثلة هذه بعضها :

(خطاب 9 مارس 2011 الذي وجهه الملك لحركة 20 فبراير المدنية -التي جاءت مصاحبة لما يسمى "بالربيع العربي" -والذي أدى إلى توقف الاحتجاجات بعد أن احتوى مطالب الحركة وأعاد التحكم مجدداً في سيرورة الإصلاح وسقفه (الذي مس فقط مسألة ترسيم الأمازيغية، دسترة وظيفة التشريع على مستوى البرلمان المغربي، دسترة المجتمع المدني. من دون المطلب المتعلق بالتأسيس لملكية دستورية حقيقية ومطلب الفصل بين السلط)، (كما يتم اللجوء أحيانا لآلية العفو الملكي في خطاباته لدمج الخصوم والمعارضين كما قالها يوما الملك "وأشني أبذل للذين صفحت عنهم وعفوت فرصة ثمينة للإندماج في حظيرة الأمة"، وحتى عندما يحدث خلل كالذي وقع سنة 2013 بالعفو على المواطن الإسباني المقتصب -ذانييل كالفن- عن طريق الخطأ والذي أسفر عن وقوع احتجاجات شعبية تحملت مندوبية إدارة السجون المسؤولية لوحدها مع أن قرار العفو جاء من الملك)، (التعليمات الملكية في 30 أكتوبر 2016 حول حادثة مقتل المواطن محسن فكري

بالخسيسة والتي أدت إلى هدوء الاحتجاجات مباشرة -التي عرفت باحتجاجات الريف-)، (كما يصاحب هذه الأيام دعوة قوية للتحكيم الملكي بسبب إستعصاء تشكيل حكومة توافقية جديدة منبثقة عن الإنتخابات التشريعية التي جرت في 7 أكتوبر 2016 والتي جاء على رأسها حزب العدالة والتنمية بقيادة عبد الإله بن كيران ب 125 مقعد من أصل 395 مقعد لم تمنحه أغلبية مطلقة...) وكلها أمثلة تحولنا إلى الضرورة التي أصبحت تكتسيها وظيفة التحكيم التي تحضر تارة بطلب من الفواعل السياسية والجمعية وتارة أخرى لتدبير الجميع بها .

إنَّ ما يجب تقديمه هنا هو ملاحظتين في عمق المشهد السياسي المغربي<sup>(39)</sup> :

- إنَّ الاضطلاع بوظيفة التحكيم يفترض التحلي بالحياد التام إزاء مختلف الفرقاء وإلَّا فقدت هذه الوظيفة معناها بينما نجد المؤسسة الملكية باعتبار ما تتمتع به من سلطات واسعة ومقدسة تجعل منها الفاعل المركزي في الحقل السياسي ، فلم تكن يوما طرفا محايدا تماما في الصراعات السياسية والاجتماعية ، وأثما شكَّلت باستمرار القوة الموجهة لمختلف الصراعات في الواجهة التي تترفضها .

- من جهة أخرى فإنَّ إلقاء نظرة تاريخية على الممارسات الاحتجاجية ذات النفس السياسي لدى المغاربة ، تجعلنا نقف على حقيقة تاريخية عصية الفهم والتفسير ، ويتعلق الأمر بطابع الفجائية الذي يميِّز السلوك الاحتجاجي لدى المغاربة (كما رصد ذلك المرحوم مولاي عبد الله إبراهيم في مؤلفه "صمود وسط الإعصار" ، وكما قرأه جون واتربوري واستخلصه شخصيا بقوله "في المغرب لا شيء يحدث في الواقع ، مما يمكن توقع حدوثه منطقيا" .

### خاتمة

إنَّ توضيح مدى تأثير وهمنة الملك على الحياة السياسية بالمغرب ، ليس عملية سهلة كما يقول جون واتربوري (John Waterbury) فبينما يقدمه البعض كأقوى ما يكون ، يسحق أعداؤه بدون رحمة ، ويستبعد أصدقاءه ، يقدمه البعض الآخر كحكم محايد تماما ، يضع نفسه عن وعي بعيدا عن الخلافات السياسية لرعيته ، لكن في واقع الأمر يوجد الملك في موقع بين هذين الموقعين المتطرفين : ليس هذا الجواب مرضيا وليس شديد الدقة ، لكننا مضطرون للإقرار به" ، ففي المغرب لطالما كان هناك دائما تبادل مستمر بين المعاني والأشياء ولا شيء يضبط ، لعل هذا ما جعل كل مرحلة من تاريخ المغرب تحمل عنواناً عريضاً جديداً من دون أن يحدث ذلك إنقلاباً وقطعية في المعنى الشامل لما سمي بالمخزن ، الذي استطاع دوماً أن يحافظ على ثبات خاصية التقليد (الجوهر) والحدثة (المظهر) في إشتغاله ما أكسبه قدرة على الاستمرار عبر الزمن (أكثر من 13 قرن) واستقرار مثير للإنتباه في السنوات الأخيرة مقارنة بمحيطه المضطرب .

(\*) **قبيلة أوربة** : وهي إحدى القبائل البربرية الأبرز في المنطقة بمدينة سوليبي- والتي دخلها إدريس الأول رفقة مولاة راشد وبابيعته سنة 172هـ-789م وبدا بعدها يدعو القبائل المغربية لنصرة دعوته (صنهاجة، هواره، زناتة..). وقد استطاع كما يقول المؤرخون أن يبنى دولة أو على الأقل مركزا سياسيا امتدت حدودها من بلاد تانسنا على المحيط الأطلسي غربا وبلاد تلمسان بالمغرب الأوسط شرقا - الجزائر حاليا .

(1) عبد الله ابن المليح **التاريخ السياسي للمغرب إبان الاستعمار البنيات السياسية** : ترجمة محمد المجاني (إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2014)، ص 30

(\*\*) **الدولة الإسلامية** هنا كمفهوم مزيج يجمع بين ثلاثة عناصر : **أولا** **العنصر القبلي** : وقد كان متجسدا في التنظيمات القبلية التي كانت موجودة قبل الدعوة الإسلامية واستمرت بعدها . **ثانيا** **العنصر الفارسي- الساساني** : ويتمثل في كافة الأنظمة الإدارية والسياسية التي ورثها العرب واعتدوها في بناء دولتهم الناشئة . **ثالثا** **-العنصر الإسلامي** : وتمثل في كافة المنظومات الأخلاقية والثقافية المولودة مع مجيء الدين الجديد .

(2) إدريس جنداري **المسألة السياسية في المغرب من سؤال الإصلاح الى سؤال الديمقراطية**، **مجلة وجهة نظر**(مطبعة النجاح الجديدة : الرباط، ع 26، ط1، 2013)، ص 122

(3) **بيير فيرمورين، مغرب المرحلة الانتقالية** : ترجمة علي آيت أحمد (منشورات طارق : الدار البيضاء، ط1، 2002)، ص 10

(\*\*\*) **أسطورة بناء مدينة فاس** : وتنطلق أسطورة تأسيس مدينة فاس من لحظة هروب المولى إدريس الأول مع خادمه راشد من المشرق في الحادثة المعروفة -موقعة فح- واتجاهه الى المغرب وحصوله كما يروي على إجماع القبائل المجاورة لمدينة فاس ومبايعته لاعتبار الشرف، وبعد وفاة المولى إدريس الأول ترك إحدى جواربه حاملا بابنه الذي سمي إدريس تيمنا باسم أبيه هذا الأخير اعتلى العرش مكان أبيه وهو في سن صغيرة جدا ويروي لنا المؤرخون قصة بناء المدينة على الشكل التالي : ذكر ابن غالب في تاريخه أنَّ الإمام إدريس حين عزم على بناء مدينة فاس واختطاطها مر به شيخ كبير من الرهبان كان مترهبا في صومعة قريبة من تلك الجهات فوقف الإمام إدريس رحمة الله عليه ثم قال له أيها الأمير ما تريد ان تصنع بين هذين الجبلين؟ قال : أريد ان أخطب بينهما مدينة لسكنائي وسكني ولدي من بعدي يعبد الله تعالى بها ويتلى كتابه وتقام حدوده . فقال له أيها الأمير إن لك عندي بشرى . فقال وما هي أيها الراهب . قال له خبرني راهب قبلي في هذا الدير هلك منذ مئة سنة أنَّه وجد في كتب علمه انه كان بهذا الموضع مدينة تسمى -ساف- خربت منذ ألف سنة . وأنَّه يجددها ويحيي أثرها رجل من آل بيت نبوة يسمى إدريس . ويكون لها شان عظيم . لا يزال دين الإسلام قائما فيها الى يوم القيامة فقال إدريس الحمد لله . أنا إدريس . وأنا من آل بيت النبوة . وأنَّ بابنيها إن شاء الله تعالى . فكان ذلك مما قوى عزمه على بناها .

(4) مراد لمختار، أساطير التأسيس في التاريخ الإسلامي، (مطابع الرباط نت: الرباط، ط 1، 2015)، ص 19

(5) عبد الحميد هنية بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى واليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة-دراسة مقارنة، ورقة قدمت للمؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: الدوحة، 2013)، ص 10

(6) عبد الله ابن المليلح، مرجع سابق، ص 38

(7) عبد الحق الطاهري، الدولة الموحدية أسس الشرعية والمشروع السياسي، (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، ط 1، 2015)، (ص ص 29-83)

(8) عبد الله ابن المليلح، مرجع سابق، ص 40

(9) محمد عابد الجابري، العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ط 5، 1992)، (ص ص 181-183)

(10) عبد الله ابن المليلح، مرجع سابق، (ص ص 42-43)

\*\*\*\*  
كرامة التأسيس للقائم السعدي، تقول النبوة، "لم يزل أسلاف السعديين مقيمين بدرعة إلى أن تشا منهم أبو عبد الله محمد القائم بأمر الله فنشا على عفاف وصلاح، وحج البيت الحرام، وكان مجاب الدعوة، ولقي جماعة من العلماء الإعلام والصلحاء العظام في وفادته على الحرمين الشريفين، الخبرني بعض الفضلاء أنه لقي رجلا صالحا بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام فأشار له بما يكون منه ومن ولديه، وكان قد رأى رؤيا وهي، أن أسدين خرجا من أحبله فتبعهما الناس إلى أن دخلا صومعة ووقف هو ببها، فعبرت له رؤياه بأنه سيكون لولديه شأن، وأنهما يملكان الناس ثم رجع إلى المغرب وهو معلن بالدعوة، فيقول في كل محفل، أن ولديه سيملكان المغرب وسيكون لهما شأن من غير تردد منه، ثقة بخير الرجل الصالح وبرؤياه المذكورة، فما زال إلى أن قام سنة خمس عشر وتسعمائة" وهنا تشير إلى التأكيد هذه الرواية على أن المعبر هو رجل صالح، وكأنه هو الصامن لصدق النبوة وثبوتها.

(11) نورالدين زاهي، بركة السلطان، مجلة وجهة نظر، (مطبعة النجاح الجديدة: الرباط، ط 1، 2007)، (ص ص 74-75)

(12) عبد الله ابن المليلح، مرجع سابق، (ص ص 46-49)

وأنظر هيرماسي، الدولة والمجتمع في المغرب الكبير، دراسة مقارنة، أنشرو، 1975.

(13) إدريس جنداري، مفهوم البيعة بين المرجعية الدينية والتأويل السياسي: قراءة في السياق المغربي، مجلة وجهة نظر، (مطبعة النجاح الجديدة: الرباط، ط 1، 2013)، ص 9

(14) ابن خلدون عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، (المكتبة العصرية، بيروت، 2004)، ص 178

(15) محمد إدريس توراغتي، إمارة المؤمنين: دعامة للأمن الروحي، مجلة دعوة الحق، (الرباط)، ط 397، 2010، (ص ص 26-27).

\*\*\*\*\*  
لما تورط السلطان عبد العزيز في المصادقة على ما أقره ممثلوه في مؤتمر الجزيرة الخضراء، انتفض الشعب المغربي رافضا هذه القرارات باعتبارها مقدمة لمخ الحظ للمغرب لقمة سائفة

للمستعمر والتي وجدها أهل الخل والعقد فرصة سانحة لخلق بيعة السلطان عبد العزيز ومبايعة السلطان عبد الحفيظ سنة 1908 وذلك وفق شروط تضمنها عقد البيعة المكتوب :  
-استرجاع الأراضي والأقاليم الضائعة، تحرير المدن المحتلة، رفض كل تدخل أجنبي في شؤون البلاد، إلغاء ضريبة الكوس، تقوية المؤسسات الإسلامية بتشجيع التعليم، وضمان استقلالية القضاة ضد تطاولات القواد والعمال.

(16) ادريس جنداري، مفهوم البيعة بين المرجعية الدينية والتأويل السياسي، مرجع سابق، ص 11.

(17) فريد لمريني، التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي، دراسة سوسيولوجية تاريخية، (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، ط 1، 2015)، ص 103.

(18) عبد الاله سطي، ما بعد الإسلام السياسي في المغرب، (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، ط 1، 2016)، ص 79.

(19) محمد شقير، المراسيم السياسية بين المعصرة والتحديث (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، ط 1، 2006)، ص 73.

(20) ادريس جنداري، مفهوم البيعة بين المرجعية الدينية والتأويل السياسي، مرجع سابق، ص 12.

(21) بيبير فيرمورين، مرجع سابق، ص 14.

\*\*\*\*\*  
النظام الرسوبي هو مصطلح تم أخذه من علوم الأرض انطلاقا من مصطلح الترسيب فمن خلال الطبقات الجيولوجية التي في الأرض يتوصل عالم الجيولوجيا الى تحديد عمر واصل ومكونات مختلف الطبقات وليست التشكيلات الرسوبية جامدة بل تتطور، فالمواد المكونة لها تتفاعل فتظهر صخرة جديدة (عملية التصخر) وبالحديث عن النظام الرسوبي يعتبر قدوم الاستعمار بمثابة طبقة جيولوجية جديدة فوق الطبقة القديمة في إطار (معاهدة الحماية) الذي تقضي ب:

-أن أول أدلة لفعل السلطة هي معاهدة فاس التي يقول البند الثاني فيها "بان الحكومة الفرنسية تقوم، بعد إخبار المخزن، بالاحتلال العسكري للمناطق المغربية وفي مياها الإقليمية" كما يسمح هذا البند للإدارة الاستعمارية بان تقوم بمهمة الحفاظ على النظام (قرارات سياسية).

-ويجد في البند الرابع ان الإجراءات التي يتطلبها النظام الجديد سيتم اتخاذها وفق ما تقترحه الحكومة الفرنسية، أو جالته الشريفة، ويعطي هذا البند مبادرة اتخاذ الإجراءات المطلوبة من المستعمر.

-ولكن يبقى البند الخامس والسادس هما من سينظم خصائص السيادة، فالبند الخامس ينص على ان المقيم العام ستكون له سلطة الموافقة على كل المراسيم التي سيصدرها جلالته الشريفة، أما البند السادس فيعهد أيضا بالسياسة الخارجية للمقيم العام (أهم النصوص التشريعية فترة 1912 و1913 كانت تصاغ في باريس من طرف لجنة مقرها وزارة الخارجية، أما من سنة 1914 الى 1939 فكانت إدارة الحماية هي من يتولى تشريعها بالتعاون مع لجنة التشريع المكونة من قضاة الحماية وموظفيها الكبار.

(22) عبد الله ابن المليلح، مرجع سابق، ص 139.

(23) محمد معتمد، النظام السياسي الدستوري المغربي، (مؤسسة إيزيس للنشر والدار البيضاء، ط 1، 1992)، (ص ص 53-54).

- 24) محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية، (إفريقيا الشرق: الدار البيضاء، 1988)، (ص 293)
- 25) محمد معتمد، مرجع سابق، (ص 59-64)
- 26) لزعر عبد المنعم، ممثل الأمة والسدة العالية بالله، مجلة **وجهة نظر**، (مطبعة النجاح الجديدة: الرباط)، ع 32، ط 1، 2015، ص 17.
- 27) محمد الرضواني، التنمية السياسية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها، (مطبعة الأصالة: الرباط، ط 1، 2011)، ص 117-121.
- 28) فريد لمريني، صراع الحداثة والتقليد معوقات التحول الليبرالي في المغرب: مجلة **وجهة نظر** (مطبعة النجاح الجديدة: الرباط)، ع 10، ط 1، 2006، ص 140.
- 29) فريد لمريني، نفس المرجع السابق، (ص 128-129).
- 30) محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، مرجع سابق، ص 92.
- 31) محمد شقير، مرجع سابق، ص 73.
- 32) جون واتربوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب: ترجمة ماجد نعمة، (دار الوحدة: بيروت، ط 1، 1982)، ص 138.
- 33) محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، مرجع سابق، (ص 83-87)
- 34) محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب: مشروع قراءة تأسيسية، مرجع سابق، (ص 295-296).
- 35) يونس برادة، **الإمكانية الانتخابية في المغرب: مقارنة أسس الحكم وتجاذباته**، ص 7، أنظر موقع التجديد العربي  
<http://www.arabrenewal.org/articles/5640/1/CaAOBCaiECaCaEICEIE-YI-CaaUNE/OYIEI.html>
- 36) هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، (منشورات دار الأمان: الرباط، 2009)، (ص 227-238).
- 37) محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي، مرجع سابق، (ص 92-93)
- 38) هند عروب، مرجع سابق، ص 219.
- 39) سمير بلصليح، الملكية المغربية وتحديات الحراك العربي، مجلة **مسالك**، (مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء)، ع مزدوج 21-22، 2012، ص 12.